

Distr.: General
15 June 2011
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى المعلومات الواردة في الوثيقة A/65/842 المعنونة
”الموارد المائية: أساس التنمية المستدامة والتقدم في المستقبل“ التي عممها في الأمم المتحدة
وفد من جمهورية أوزبكستان.

وتتناول هذه الورقة، على نحو يفتقر إلى الموضوعية، قضايا استخدام الموارد المائية
وتنمية الطاقة الكهربائية المائية في حوض بحر آرال، وتعرض بتحمل نتائج المؤتمر الذي عقد
في طشقند في يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، تحت شعار ”في سبيل المنتدى العالمي
السادس للمياه - العمل المشترك من أجل الأمن المائي“. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أعرض
عليكم التعليقات المقدمة من طرف طاجيكستان على هذه الوثيقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الخامسة
والستين للجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) سراج الدين أصلوف

الممثل الدائم

لجمهورية طاجيكستان

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

تعليقات على رسالة الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان لدى الأمم المتحدة
المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، المصحوبة بمعلومات بعنوان "الموارد المائية:
أساس التنمية المستدامة والتقدم في المستقبل"

١ - ليس من الإفراط في شيء الأطناب في تأكيد أهمية المياه لأغراض التنمية وكفالة السلام والاستقرار والاستدامة البيئية. وقد تواصل خلال العقد الماضي تفاقم أزمة المياه مع اطراد تقدم التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في العالم، وضاعف تغير المناخ العالمي، مع ما يسببه من استمرار في انخفاض الموارد المائية، من حدة المشكلة. ولهذا السبب، ونظرا إلى الأهمية الخاصة لهذا المورد الاستراتيجي الهام، ومن منطلق الفهم العميق لمشاكل المياه المتعاضمة، يعلق المجتمع الدولي اليوم أهمية كبيرة على حل هذه المشاكل. ولا شك في أنه ينبغي أن يكون لتأسيس وتطوير التعاون المشترك والعاقل في مجال قضايا المياه دور مركزي في هذه العملية. وتمثل هذه الاعتبارات على وجه التحديد دوافع جمهورية طاجيكستان إلى تقديم قرارات الجمعية العامة ١٩٦/٥٥ "السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣" و ٢١٧/٥٨ "العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥" و ١٥٤/٦٥ "السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣"، التي اعتمدت بتوافق الآراء.

٢ - ومن المعروف أن هناك أكثر من ٢٦٠ مجرى مائيا عابرا للحدود بين دولتين أو أكثر في العالم. وهي تغطي نسبة ٤٥ في المائة من مساحة اليابسة، حيث يقطن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم. وتضم أحواض الأنهار الدولية ١٤٥ بلدا من بلدان العالم التي يعتمد رفاها سكانها إلى حد كبير على قيام تعاون راسخ في مجال المياه. وينطوي عدم وجود هذا التعاون الراسخ على مخاطر جسيمة وتترتب عليه نفقات باهظة. وفي غياب التعاون تبقى مشاكل عديدة دون حل وتزداد حدتها في بعض الأحيان. وخلاصة ذلك هي أن كل هذا يؤثر على الحالة الاقتصادية مثلما يؤثر على الحالة الاجتماعية في جميع البلدان التي تتشارك في أحواض الأنهار. ويكاد السلام والاستقرار والتنمية في العديد من الدول التي تتقاسم موارد مائية مشتركة يرتقن بشكل قطعي بطبيعة العلاقات بين هذه البلدان. وفي مناطق كثيرة من العالم يؤدي تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود إلى تيسير وتعزيز تعميق عمليات التكامل، ويشكل عنصرا رئيسيا في تحقيق اتساق التنمية.

٣ - و لا تمثل منطقة آسيا الوسطى استثناء في هذا الصدد. وتتقاسم بلدان المنطقة الموارد المائية المشتركة لنهرين رئيسيين هما آموداريا وسيرداريا، بجانب عدة مجاري مائية أصغر عابرة للحدود. ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم يذكر إن لم يوجد تعاون مناسب في إدارة هذه الموارد واستخدامها. وعلاوة على ذلك، يتشكل جزء كبير من الموارد المائية للمنطقة في أقاليم دول معينة ييمنا تجري الاستفادة القصوى من هذه الموارد في أقاليم دول أخرى. وقد وضعت أسس التعاون الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية واستخدامها في المراحل الباكرة عقب استقلال بلدان المنطقة. ويتمثل الصك القانوني الإقليمي الأساسي في هذا المجال في الاتفاقية المبرمة بين جمهورية أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، التي جرى التوقيع عليها في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ في ألماتي بكازاخستان، بشأن التعاون في مجالات الاستخدام المشترك والإدارة والحماية المشتركة للموارد المائية التي تشكلها المجاري المشتركة بين الدول. وجرى بناء على هذه الاتفاقية تشكيل اللجنة المشتركة بين الدول لتنسيق المياه، لتعمل على توزيع الموارد المائية بين دول المنطقة. وعقب ذلك بقليل، في عام ١٩٩٣، أسفرت الجهود التي بذلها جميع رؤساء دول المنطقة من أجل تخفيف حدة أزمة بحر آرال، عن تأسيس الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، المختص بإيجاد حلول للمشاكل المعقدة لإدارة المياه في حوض البحر.

٤ - ومن المعروف جيدا أن منطقة آسيا الوسطى أُصدمت بأزمة بيئية حادة في النصف الثاني من القرن العشرين، هي جفاف بحر آرال. إذ تضاعف نتيجة التوسع الكبير في حيازة مساحات جديدة من الأراضي المروية، التي ازدادت رفعتها خلال فترة قصيرة نسبيا من ٤ إلى أكثر من ٨ ملايين هكتار، ضخ المياه من النهرين الأساسيين في المنطقة، وهما آموداريا وسيرداريا. وأدى هذا إلى انخفاض حاد في انسياب المياه إلى بحر آرال، وترتب على ذلك أن فقد البحر حتى الآن أكثر من ٩٠ في المائة من حجم مياهه و ٨٠ في المائة من مساحته.

واتسعت المساحة المروية بصفة أساسية في بلدان الروافد الدنيا للبحر، التي هيأت السهول المنخفضة فيها الظروف الملائمة لنمو الزراعة المروية. ويتبع أكثر من نصف جميع الأراضي المروية في حوض بحر آرال لأوزبكستان، التي تستحوذ من ثم على نصيب الأسد في موارد المياه في المنطقة (زهاء ٦٠ في المائة).

ولأجل إنقاذ البحر، إبان عهد الاتحاد السوفيتي، وضعت مقاييس لتحديد حجم المياه التي يتعين أن يصبها النهران معا في البحر. وعليه، وبناء على خطط تكاملية لاستخدام الموارد المائية لنهري آموداريا وسيرداريا التي تغذي بحر آرال، رهنا بمدى وفرة المياه في السنة المعنية، وحددت حصة البحر بزهاء ٦,٤٢ كيلومتر مكعب من المياه.

وإلى يومنا هذا يستند توزيع المياه في دول حوض بحر آرال إلى الخطط المذكورة، وتخصص للبحر كل عام كميات هائلة من المياه في عداد المستخدمين الأفراد. وتشير بيانات اللجنة المشتركة بين الدول لتنسيق المياه للفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، إلى أن حجم المياه الواردة إلى بحر آرال وتخومه بلغ ٢٥٨ مليار متر مكعب تقريبا، أو ١٤,٣ مليار متر مكعب في المتوسط سنويا. ويفوق هذا القدر من المياه التي تصب في البحر، حسبما أكدته اللجنة، الحجم السنوي الفعلي للمياه التي تحصل عليها طاجيكستان من حوض نهر آموداريا بمقدار الضعف تقريبا.

فضلا عن ذلك، لا يزيد ما تسحبه جمهورية طاجيكستان عن ١,٦ كيلومتر مكعب في المتوسط من حصة المياه السنوية المحددة لها، التي يبلغ حجمها بحساب المياه المرتجعة أكثر من ٥ كيلومترات مكعبة. ويتبين بعملية حسابية بسيطة أن الحصص غير المستخدمة تضيف إلى المياه التي تصب في بحر آرال كل عام ما لا يقل عن ١٠ كيلومترات مكعبة. وفي حالة الاعتماد على بيانات الجانب الأوزبكي، التي تشير إلى أن حجم ما تسحبه أوزبكستان سنويا من المياه قد انخفض من ٦٥ إلى ٥٢ كيلومترا مكعبا، فإن البحر يجب أن يحصل أيضا على ١٣ كيلومترا مكعبا إضافيا من المياه في العام.

بيد أن الواقع يعكس صورة مختلفة عن ذلك تماما. إذ لا يصل إلى بحر آرال الكم المحدد له من المياه ولا المياه التي لا تستخدمها طاجيكستان. ويعود السبب في ذلك إلى فقدان الكثير من المياه بسبب انخفاض كفاءة شبكات الري، التي تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة على أحسن تقدير. وتلاحظ أعلى معدلات الفاقد بسبب الرش وأدنى معدلات الكفاءة في مناطق الروافد الوسطى والدنيا لنهر آموداريا. وفي السنوات الثلاث الماضية فقط، بلغت خسائر الانسياب السطحي في هذا القطاع ٣٢ كيلومترا مكعبا، أو أكثر من ١٠ كيلومترات مكعبة في السنة، وهو ما يتجاوز مقدار ثلاث مرات من حجم مؤشرات الحقة السوفيتية تقريبا. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت أن نسبة ٢٠ في المائة فقط من المياه تستخدم بشكل نافع وتضيع النسبة المتبقية، أي ٨٠ في المائة، إلى الأبد.

وتؤثر بقدر كبير على تخفيف بحر آرال كذلك، الأعداد الكبيرة من منشآت تخزين المياه التي شيدت أو لا تزال في طور التشييد على مساحات شاسعة من مناطق الروافد الدنيا. ويزيد عدد هذا النوع من المنشآت المشيدة حديثا والتي كانت قائمة من قبل على مائة منشأة، ويصل إجمالي حجم المياه فيها إلى ١٤٠ كيلومترا مكعبا. ويتجاوز هذا الرقم الحجم الحالي لبحر آرال بأكثر من مرة ونصف المرة. ويكاد حجم المخزون في منشآت أوزبكستان، بما فيها مجموعتا بحيرات آيدار كول - أرناسايسك وساريكاميشك (يبلغ

حجمهما ٤٠ و ٤٦ كيلومترا مكعبا على التوالي) بالإضافة إلى البحيرات الصناعية الأخرى التي تمتلئ بالمياه المتجمعة ومياه الصرف السطحي، يصل إلى الحجم الحالي لبحر آرال.

وتنبغي الإشارة مع ذلك إلى أن الرياح تزدو كل عام آلاف الأطنان من الملح الناتج عن جفاف بحر آرال، فترفعها من قاع البحر المنخفض وتنشرها في أرجاء حوضه وفي خارجها. ويتساقط جزء من هذه الأملاح أيضا على الأنهار والقمم الجليدية في المنطقة، ليتضافر مع ظاهرة الاحتباس الحراري في تسريع ذوبانها. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن الموارد الجليدية في المنطقة قد انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا في القرن العشرين. ولا عزاء أيضا في سيناريوهات التوقعات التي تشير إلى استمرار ذوبان الموارد الجليدية، ومن ثم حدوث تغيرات في معدلات جريان الأنهار بنسب متفاوتة بين النذر اليسير (٥ إلى ١٠ في المائة) والكبير الملموس (١٠ إلى ٤٠ في المائة)، وفق المؤشرات الطويلة الأجل. وينطوي تسارع ذوبان الجليد على مخاطر إضافية تتعلق بالتنمية المستدامة والأمن المائي والطاقة والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي.

ويثير الدهشة أنه على الرغم من وضوح هذه الحقائق، ترمى تهمة التسبب في نضوب بحر آرال على مشاريع الطاقة الكهربائية المائية في طاجيكستان وقرغيزستان، التي تعتبر بطبيعتها مشاريع لاستخدام المياه فحسب وليس استهلاكها.

ويستلزم التغلب على أزمة بحر آرال، التي وصل تسييسها اليوم حد المبالغة في رأينا، أن تقوم بلدان المنطقة ليس فقط باستثمار رؤوس أموال ضخمة في قطاع المياه وخفض مساحات الأراضي المروية التي تزرع فيها محاصيل ذات استهلاك مرتفع للمياه، بل وتتطلب أيضا الإرادة السياسية والاستعداد لتنفيذ تدابير مشتركة طويلة الأجل، بشأن الاستخدام المرشد لموارد المياه والطاقة في حوض بحر آرال بأكمله. ولهذا السبب تحديدا اقترحت طاجيكستان إجراء تقييمات متخصصة تحت رعاية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة المتكاملة لأوجه استخدام المياه في منطقة آسيا الوسطى، بما في ذلك النظر في فعالية وكفاءة تشغيل جميع منشآت تخزين المياه الحالية، وإجراء دراسات شاملة للحالة البيئية في المنطقة. وبمبادرة من جمهورية طاجيكستان أيضا اعتمد قرار الجمعية العامة ١٣٣/٦٣ الخاص بمنح الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال مركز المراقب في الجمعية العامة.

٥ - وقد تراجعت موارد المياه العذبة في العالم تحت تأثير تغير المناخ في العقود الأخيرة، وبخاصة في منطقة آسيا الوسطى، ويسبب ذلك نقصا تتسارع حدته في موارد المياه. ويتضح بدهاءة أن حل مشاكل المياه لن يتسنى إلا إذا أخذت في الاعتبار العلاقة بين الموارد المائية وأمن الطاقة والأمن الغذائي، وتغير المناخ كذلك. ويمثل النظر في هذه الجوانب الأساسية

للمشاكل الحالية والمستقبلية للمياه الإقليمية والعالمية مفتاح النجاح في حل هذه المشاكل. وفيما يختص بمنطقة آسيا الوسطى، يبدو واضحا أن تطوير الطاقة الكهربائية المائية يمكن أن يساهم في إيجاد حل شامل لكثير من المشاكل الحالية والمستقبلية في المنطقة.

وعانت جمهورية طاجيكستان على مدى السنوات العشر الماضية قصورا حادا في إمدادات الطاقة خلال فصل الشتاء. ويحصل سكان البلد على الكهرباء لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات فقط في اليوم أثناء أشد الفترات برودة في العام، وفي بعض الأجزاء لا يحصل السكان على الكهرباء مطلقا لفترات تمتد إلى شهرين أو ثلاثة أشهر متواصلة. ويترتب على هذا تأثير سلبي جدا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وأضحت الجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان لإيجاد سبل للتغلب على أزمة الطاقة غير مجدية تماما بسبب موقف جمهورية أوزبكستان القاضي بمنع المرور العابر للكهرباء من تركمانستان إلى طاجيكستان، على الرغم من أن حكومتي هذين البلدين توصلتا إلى اتفاق بشأن توريد القدر اللازم من الكهرباء في فصلي الخريف والشتاء ووقعتا اتفاقا ثنائيا في ذلك الصدد. وتمثل هذه الخطوات أيضا مخالفة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٠ المعنون "المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفاءة التنمية المستدامة والتعاون الدولي"، الذي شاركت جميع بلدان آسيا الوسطى في تقديمه.

ومن دواعي الأسف الشديد كذلك، أن نشهد، حتى في ظل هذه الظروف الصعبة، هجمات منهجية لا أساس لها تشن على جمهورية طاجيكستان، عوضا عن إبداء التفهم تجاهها وتقديم الدعم لها. والمؤسف هو أن نداءتنا إلى التعاون على تسخير الإمكانيات الكبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية المائية في البلد لم بلدان المنطقة بالطاقة الكهربائية بشكل لائق وبأسعار زهيدة، مع الحفاظ على نظافة البيئة وضمان توافر إمدادات المياه لأغراض الري، لا تحظى بالفهم الصحيح.

ويتصل هذا في المقام الأول بمشروع محطة روغون لإنتاج الطاقة الكهربائية المائية، الذي نفذت نسبة تزيد على ٤٠ في المائة منه خلال الفترة السوفيتية. وعلى الرغم من أن الحق في إكمال تنفيذ هذا المشروع مثبت بموجب الإجراءات الحكومية الدولية التي اتخذتها بلدان منطقة آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي، فإن طاجيكستان أبدت حسن نيتها، وتقدمت، من منطلق ضرورة كفاءة الشفافية والانفتاح والحفاظ على المصالح الإقليمية المشتركة، بطلب إلى البنك الدولي لتنفيذ دراسة جدوى اقتصادية وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لمشروع روغون. ويعمل الخبراء الاستشاريون الدوليون الآن على تنفيذ دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع، وقام البنك الدولي بصورة

متزامنة، بتشكيل فريق خبراء وتأسيس آلية جديدة لمناقشة المشروع على المستوى الإقليمي بمشاركة دول في المنطقة. وأقدمت جمهورية طاجيكستان، على أساس مبادئ حسن الجوار والتعاون على المنفعة المتبادلة ومراعاة مصالح البلدان المجاورة، على اتخاذ خطوة غير مسبوقه ووافقت على استخدام هذه النهج الجديدة في تنفيذ المشروع. وعلاوة على ذلك، وجهت حكومة طاجيكستان رسائل في هذا الصدد إلى حكومات جميع بلدان المنطقة تدعوها فيها إلى المشاركة في تأسيس تجمع دولي لبناء هذا المرفق الهام.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ مشروع محطة روغون لإنتاج الطاقة الكهربائية المائية منصوص عليه في الخطة المشار إليها أعلاه بشأن الاستخدام المتعدد الأطراف للموارد المائية لنهر آموداريا، التي لا تزال تمثل الصك الأساسي لتوزيع المياه بين بلدان حوض النهر. ويتمثل الهدف من المشروع، في تعزيز إمدادات المياه لأكثر من ٣ ملايين هكتار من الأراضي المروية في منطقة المجرى الأسفل لنهر آموداريا، في السنوات التي تتسم بشح المياه ومواسم الجفاف، وفي كفالة أمن الطاقة والمياه والأمن الغذائي على المدى الطويل في ذات الوقت. وتشير خطة نهر آموداريا بصفة خاصة إلى أن "قيام منشأة روغون لتخزين المياه يمثل أهمية كبرى لمنطقة حوض نهر آموداريا، نظرا إلى أن احتياجات مستخدمي مياه النهر تجاوزت بالفعل قدرته الموسمية على توفير القدر المناسب من المياه في سنوات الشح، ابتداء من عام ١٩٨٦. وعليه قد يشوب التوتر فترة تنمية المخزون المائي للحوض قبل اكتمال المنشأة، في حالة الاقتران بسنوات شح مائي".

ومن جهة أخرى، تستطيع محطة إنتاج الطاقة الكهربائية المائية أن تنتج كل عام أكثر من ١٣ مليار كيلوواط - ساعة من الكهرباء الرخيصة والنظيفة، التي يمكن أن تفي بالاحتياجات المتنامية ليس لطاجيكستان فحسب، بل والبلدان الأخرى في المنطقة أيضا. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى الاقتصاد في استخدام احتياطات النفط والغاز والفحم، التي تستخدمها بلدان المنطقة بكثافة لتوليد الطاقة الكهربائية، وأن يجد بشكل كبير كذلك من انبعاثات الغازات الضارة في الغلاف الجوي. ومن المعروف أن المحطات الحرارية لإنتاج الطاقة ذات القدرة المماثلة لمجمع روغون (٣ ٦٠٠ ميغاواط) تستهلك أكثر من ١٠ ملايين طن من الفحم وينبعث منها في الغلاف الجوي أكثر من ٢٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في العام الواحد. وستسهم منشأة تخزين المياه في مجمع روغون أيضا في الوقاية من الظواهر الجوية المائية الحادة مثل السيول والانهيارات الأرضية والفيضانات، التي تسبب سنويا خسائر فادحة لجميع البلدان في حوض النهر تقريبا. وعلى سبيل المثال تجاوز حجم الأضرار التي لحقت بطاجيكستان نتيجة الانهيارات الأرضية والفيضانات في عام ٢٠١٠ وحده ٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بسلامة سد المياه في مجمع روغون، فقد أجريت فحوصات متعددة عليه من قبل مؤسسات مرموقة، أكدت أن بنية السد العالي الارتفاع، الذي شيد أساسه من الحجر ويتكون قلبه من تربة غرينية رملية، تتميز بأقصى درجات الأمان وأقل معدلات المخاطر في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، جرى في عام ٢٠٠٥، بتكليف من مجلس إدارة مشروع طشقند للطاقة المائية، وتحت إشراف الأكاديمي ثابت نعمتولاييف، إعداد تقرير بعنوان "دراسات سيزمية بشأن المخاطر الزلزالية في مكان تشييد سد روغون"، أشتمل على تأكيدات قائمة على بيانات سيزمية تغطي السنوات الخمسمائة الماضية من تاريخ طاجيكستان، بأن منطقة بناء السد لم تشهد قط زلزالا تزيد قوته على ٦ درجات.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد صحة البيانات المذكورة أعلاه التجربة العملية الناجحة لتشغيل محطة سد نوريك لإنتاج الطاقة الكهربائية والمائية على مدى ٤٠ سنة، حيث يشابه السد الذي يبلغ ارتفاعه ٣٠٠ متر سد روغون ويقع في مكان تماثل خصائصه الجيولوجية مكان تشييد محطة روغون. وتجدد الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للسدود الكبيرة منحت محطة نوريك لإنتاج الطاقة الكهربائية المائية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شارة امتياز خاصة وشهادة جودة باعتبارها "إنجازا هندسيا فائقا". وستجري الاستفادة أيضا من التجربة الفريدة لاستخدام التقنيات الجديدة في محطة نوريك في بناء سد روغون. ومع ذلك فإن مسألة مخاطر الزلازل يجري النظر فيها بعناية في إطار تنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لمحطة روغون.

٦ - وعلى الرغم من الفوائد الواضحة التي يتيحها مجمع روغون لبلدان آسيا الوسطى وبعض بلدان جنوب آسيا، فضلا عن شفافية وشرعية الأعمال التي تقوم بها حكومة جمهورية طاجيكستان لإكمال بناء المجمع، مع مراعاة المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي وأخذ مصالح الدول المطلة على البحر في الاعتبار، شنت جمهورية أوزبكستان في السنوات الأخيرة حملة لم يسبق لها مثيل بهدف إشانة سمعة المشروع، عن طريق إطلاق التصريحات والخطب في وسائل الإعلام وتقديم المناشدات إلى المنظمات الدولية.

ويشمل ذلك على سبيل المثال، ما يسمى بالمؤتمر الدولي المعنون "المشاكل الإيكولوجية العابرة للحدود في آسيا الوسطى: تطبيق الآليات القانونية الدولية لحلها"، الذي عقد في طشقند في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكانت جمهورية طاجيكستان تنوي المشاركة بشكل نشط في هذا المؤتمر والإسهام في إنجاحه، من منطلق قناعتها الراسخة بضرورة قيام حوار مفتوح وبناء بشأن قضايا منطقة آسيا الوسطى، وبخاصة في مجالات المياه والطاقة والشؤون البيئية. لكن، وللأسف الشديد، لم ير منظمو المؤتمر أن

هناك ضرورة لتقديم الدعوة إلى زملائهم الطاجيك للمشاركة فيه على الرغم من الإعلان عن الطابع الدولي للمناسبة. ولا بد من أن تثير هذا الواقعة الشكوك حول الأهداف المعلنة لهذه المناسبة ومراميها وشفافيتها وموضوعيتها. وتتعارض مثل هذه المناسبات، التي لا تتاح فيها فرصة المشاركة على قدم المساواة لجميع الأطراف ذات الاهتمام، مع معايير ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاتفاقيات البيئية الدولية والصكوك القانونية الدولية الأخرى، ويتمثل الهدف منها في تقويض أسس التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى.

وتؤيد جمهورية طاجيكستان بثبات مواصلة تطوير وتعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي، وإيجاد حلول للمشاكل القائمة في منطقة آسيا الوسطى من خلال الحوار والتفاوض على أساس معايير ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة في مجالات المياه والطاقة والبيئة، وتبذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والرخاء في المنطقة. وشارك وفد طاجيكستان، مسترشداً بهذه المقاصد والأغراض على وجه التحديد، في المؤتمر الذي عقد مؤخراً في طشقند بعنوان "في سبيل المنتدى العالمي السادس للمياه - العمل المشترك من أجل الأمن المائي". وفي واقع الأمر، تحول المؤتمر الذي انعقد بغرض تنسيق مواقف جميع بلدان آسيا الوسطى بشأن المواضيع ذات الأولوية للمنتدى العالمي للمياه، إلى أداة للضغط على بلدان الجرى الأعلى للنهر، وهما وطاجيكستان وقيرغيزستان على وجه التحديد، من خلال التقييمات الأحادية الجانب والمشوهة لأغراض منشآت الطاقة الكهربائية المائية التي يجري العمل على إكمال تشييدها فيهما.

ويثير الدهشة أن موضوع "مواصلة شؤون المياه والطاقة" نفسه، وهو أحد الموضوعات الإثني عشر التي تشكل الأولويات المتقدمة للمنتدى العالمي السادس للمياه، والقضية الأكثر إلحاحاً في المنطقة، قد تم تجاهله من قبل الجهات المنظمة، عند وضع برنامج المؤتمر. وتبغى الإشارة كذلك إلى النهج غير المعتاد الذي اتبعته الجهات المنظمة، إذ عمدت إلى دعوة من "يثيرون ارتياحها" فقط إلى المشاركة في المؤتمر. وعلى سبيل المثال، لم تجر الموافقة على منح ثلاثة خبراء من طاجيكستان تأشيرات دخول إلى أوزبكستان.

وتشهد كذلك على النهج الأحادي للمؤتمر، طبيعة تشكيل اجتماعات المائدة المستديرة ومواضيعها، حيث كان المتحدثون الرئيسيون من البلد المضيف بصفة أساسية. وعلاوة على ذلك، لم يخصص وقت لإجراء مناقشة مفتوحة للتقارير المقدمة، على النحو الذي تقتضيه القواعد والمعايير في مثل هذه المناسبات. واخلتفت فحوى هذه الاجتماعات عن شعاراتها بشكل جذري. مثال ذلك ما جرى في اجتماع المائدة المستديرة المعنون "إدارة المخاطر والأمن المائي"، الذي كان من المفترض أن يناقش فيه نطاق واسع من الموضوعات

الملحة في المنطقة، لكن الجهات المنظمة حصرت موضوعات البيانات المقدمة في مجال سلامة المنشآت التقنية المائية، وركزت من بينها على ما يوجد منها في إقليم طاجيكستان بصفة خاصة. وعلى الرغم من محاولات الجهات المنظمة الجادة لأن تنأى بنفسها عن مناقشة مشاكل استخدام موارد المياه والطاقة في المنطقة، تناولت المناقشات التي جرت في إطار المؤتمر هذا الموضوع بشكل رئيسي. ومع ذلك، لم تتضمن الوثيقة النهائية التي قدمت إلى المؤتمر أية عبارة تعكس نتائج هذه المناقشات. وقد عممت الوثيقة، التي أعدتها الجهات المنظمة، قبل الجلسة العامة الختامية في واقع الأمر، ولم تنح الفرصة للمشاركين كي يطلعوا على مضمونها ويقدموا تعليقاتهم واقتراحاتهم بشأنها. ونتيجة لإهمال القضايا ذات العلاقة بسياسات المياه والطاقة، وذات الأهمية الحاسمة في حل مشاكل المياه في المنطقة، والتفسيرات المشوهة للقانون الدولي للمياه، الرامية لخدمة مصالح بلدان مفردة، اضطر وفد طاجيكستان إلى معارضة اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر. ولذا سادت المؤتمر، الذي نظم في الأساس لوضع إجراءات جماعية متفق عليها لمعالجة قضايا المياه ذات الأولوية في المنطقة، روح غير بناءة تماما في واقع الأمر، بسبب النهج الأحادي التوجه للجهات المنظمة. ولم ينعكس هذا النمط لعمل المؤتمر في الرسالة التي عممها على الجمعية العامة ممثل جمهورية أوزبكستان لدى الأمم المتحدة.

٧ - ويستعصي على الفهم استمرار مطالبة ممثلي جمهورية أوزبكستان بإجراء تقييمات خبراء دوليين لمشروع روغون، على الرغم من دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية التي أجراها البنك على المشروع. ولا يزال الفرق بين تقييمات الخبراء الحالية التي يراها البنك الدولي وتلك التي تطالب بها أوزبكستان غير مفهوم. لكن يبدو بوضوح أن جمهورية أوزبكستان تحاول بشتى الطرق، ودون أي مبرر، منع اكتمال تشييد هذه المنشأة ذات الأهمية لطاجيكستان وللمنطقة كافة.

ويتمثل دليل آخر على ذلك، في رفض الوفد الرسمي لجمهورية أوزبكستان المشاركة في الاجتماع الأول للدول المطلة على شواطئ الأنهار، المتعلق بمناقشة مشروع روغون، الذي عقد تحت رعاية البنك الدولي، في ألماطي بكازاخستان، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو من هذا العام. ولا يفهم، كيف يمكن لبلد إلقاء اللوم على جمهورية طاجيكستان لاتخاذها إجراءات أحادية الجانب بشأن تشييد مرافق للطاقة الكهربائية المائية، واتهامها بانتهاك المعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي للمياه، في الوقت الذي يتجاهل فيه ذلك البلد اجتماعا متعدد الأطراف يتعلق بتنسيق مواقف جميع البلدان في المنطقة بشأن القضية نفسها. ويتعارض هذا الموقف بوضوح مع معايير ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما مع روح الصداقة وعلاقات حسن الجوار.

وترى طاجيكستان أن الجهود المشتركة التي تبذل في الوقت المناسب هي وحدها التي تمكن بلدان المنطقة من الوقوف صفا واحدا في مواجهة التحديات الراهنة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القائمة والناشئة. وستعزز النهج الشاملة للمنطقة تجاه استخدام موارد المياه والطاقة في آسيا الوسطى فعالية إدارة الموارد المائية من أجل كفالة الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي، وتيسير النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة السكان، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة بشكل عام.

وتدرك طاجيكستان بوضوح وعلى وجه تام، أنه يستحيل تحقيق أي تقدم في غياب التعاون السليم في مجال استخدام موارد المياه والطاقة. ولتحقيق ذلك الغرض، تعزم طاجيكستان مواصلة التعاون مع جميع الأطراف المعنية، ومع بلدان المنطقة في المقام الأول، بالاستناد إلى المعايير المعترف بها عالميا، وإلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاتفاقيات الحكومية الدولية القائمة.